

فالعقل المعامل فان العقل اذا عمل بما افادت العبد اليه حكمته تلك العبدية واذ لم يعمل لا يعمله الى ذلك العقل الالهي العباد والعبادة حال ذاتي للانسان لا يصح ان يكون لها اثر عقلي لانها ليست بمخلوقة فالاعيان من كل اسويها لله مخلوقة موجودة صادقة والعبادة فيها ليست مخلوقة فالهنا العيان اعني اعيان المالم في حال عدمه وفي حال وجوده وبها صح له ان يقبل امر الله بها من غير تنبؤ بل اخبر الله تعالى انه يقول له كمن فيكون فيك في العباد للممكن في حال عدمه امكن فيه منها في حال وجوده واستحكام رايه ونظيره لنفسه واستقلاله من دعوى في سباده ووجوهه ولو كان ما كان فيفرض له من حكمه عبادته بقدر ردها من الشياذ فذلك قلنا ان حكمه العبادية للممكن امكن فيه في حال وجوده فمن استصعبت في فقد استصعبت الشهود ديناً لوجهه ونفت اذا كانت حاله حاله انه لا يتغير بشي ولا يتغير في ولا يتغير ولا يتغير وصف ولا يتغير نعمت وجوده فالاسم له ولا يوصف قالوا يزيد في هذا المقام حكمت وانما وكنت زماناً والابور لا الضم والابور في هذا المقام لا قيل له كيف اجبت فقال لا يصح لي ولا يصح الاطلاق الا في الصلاة والسادة لمن تقيد بالضمير وانما الاصغر في وصف نفسه بالاطلاق ولا يصح الاطلاق الا في الصلاة خاصة ومن كان له الاطلاق فلا يتقيد لا حرم ولا يتقيد وانما صاحبها في شأنه كان الحق في شأنه فجزا الاطلاق الاطلاق اسأل جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاحسان فقال ان تعبد الله وما ذكر العقل ولما ذكر العبادة وقال الله تعالى جزا الاحسان الا الاحسان فهو قولنا ما جزا الاطلاق الا الاطلاق والاجر ومقتضى من عشر الى سبعمائة ضعف لانه اجر افعال معين في سنة الزمان فلا يدان تقيد اجزها بالعد ولو كان جزا فاقاته مقتيد بالعد عند الله كالصالحين في اجرة بعين حساب معين بعين حساب معين على عتده فاقاته مقتيد بالعد معلوم لان الصبر يعتم جميع الاعمال لانه حبل النفس على الاعمال المشروعة فلهذا لا ياخذ القدر والاعمال تاخذها المقادير فمكلى قدر ما يقام فيه المكلف من الاعمال الجبرين موبى وهو محبذ نفسه عليها حتى يتجر له حال الصبر واسم الصابر فيك من اجرة غير معلوم ولا مقدرة عند حلة واحدة وان كان معلوماً عند الله كالجزاة في البيع من غير كمال في الكيل والوزن في الميزون وفارق الصبر العبادة بان العبادة له في حال عدمه وعدم تكليفه والصبر لا يكون له في حال عدمه ولا في حال عدمه تكليفه

فالعبدية

فالعبدية لا يشرح معه دنيا ولا آخرة فاذ كان مشتهراً في عبادته فما لا يرتقاه ونزل الحق اليه كما وصف الحق نفسه بالتزول فرفع الاجتماع وهو المأثرة في حيث ان العبد ذم من الاعمال لانه لا يمكن ان يكون في فعله مشروعي صالح وهو الذي يصعد به فانه برأه لانه محمول في آفة من انه من حيث ذلك العقل بالبر الذي عتبه الله لمن جاء به وهو مقتضى ان العبد ان الحق يعطي في هذا المكلف فيرأه مع كونه في عمله غير مشروعي ذلك العقل عليه بان الله هو العامل به لاهو وان عمل خلق العباد كالاته لوجود ذلك العقل فيكون الحق يعطي استحقاق ذلك العامل من حيث ما وعد به فيه وينظر ما مشتهر ذلك الشخص في فعله في عبادته التي لم يزل عليها في حال عدمه فما مشتهر في مقابلهما الا ان لا يبرقه العتقة منها في زمان خلق الفعالات للمكلفين ما شاء الا انها وهو الذي قلنا في الممكن في حال وجوده انه لا يكون محموساً في تظهيره لانه في زمان حكم الفعالات فالعامة بهذا العبد في هذه المسألة رفع الغفلة عن العبادة في كل حال فلهذا هي الزيادة في قوله الذين احسنوا بالاعمال الحسن بما لهم من الاجر وما لا الاعمال من الاجر فانها تقبيلها للمعامل وزيادة هو ما ذكرناه في حق صاحب العبادة فاقته لا يبرقه العتلة في وقت العمل عن هو العامل فيرى ان المامل هو الله وليس يؤمر الاجر الذي يطلبه العقل الاعمال المامل فاعمال عندنا هو الله فاجرته لو كان ممتن يقبل الاجر على قدر يحصل المكلف الذي هو الله القابل للاجر اجز من لوقيل الله الاجر كيف يكون اجره هل كان يكون الاعمال فلهذا ولا يتقيد فاجرته هذا المكلف بهذا الشئ من اجرة من يرى في عمله ان المكلف هو العامل لا الحق ويكون اجره على قدر هذا المكلف فلا يحصل له سوى اجر العقل خاصة لا على قدر اجر العامل لان المامل عند عتبه ولا قدر له ولولا ظهوره والقصار بطاعة رب في عمله لم يكن له قدر من نفسه وهذا ترى الى الخالف الى المكلف فلذلك له قدر في غير الامر لتعود بحكمه قدره وانما يعبد رحمة الله ولم تستفصل بعبادته فكان لهم قدر يستحقون به التعمارة ولان تلك الهمم في التعمارة متفاضلون كما الهمم في الاعمال متفاضلون من طر وزيان وسكان وعين عمل وطول واجتماع وانفراد الى غير ذلك مما يقع به التفاضل فقلنا ان الله ما تمهراً لقد نكروا ان الانسان من حيث عتبه لانه له الاطاعة ربه وقد عتبه ثمران الحق بعد هذا النظر وتبين الجرا كقراءة ينظر في شهود هذا المكلف في ربه داعية والعقل لا يعطيه